

## كتاب نتائج المؤرخ

### وأهميته لدراسة الأحوال الإدارية و الاقتصادية للولايات العربية في العهد العثماني

فاضل المهدي البيات

أستاذ التاريخ واللغة التركية

جامعة آل البيت الأردن

نتائج الوقوعات هو الكتاب الذي ألفه المؤرخ العثماني مصطفى نوري باشا وأرشف فيه تاريخ الدولة العثمانية منذ تأسيسها ولغاية سنة 1841 م، وأولى فيه اهتماما بمؤسسات الدولة العثمانية ونظمها، مركزا على الأوضاع السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية وتطورها عبر العصور في مختلف الولايات العثمانية. ولهذا فإنه يحظى بأهمية خاصة بين المصادر العثمانية المختلفة، ومن هنا جاء اختيارنا لهذا الكتاب لإبراز أهميته لدراسة الأوضاع الإدارية والاقتصادية للولايات العربية في العهد العثماني.

صدرت الأجزاء الثلاثة الأولى من هذا الكتاب بالحروف العربية في استنبول في سنة 1877م و أعيد طبعها مع الجزء الرابع و الأخير في سنة 1911م. و قام الباحث التركي الأستاذ الدكتور نشأت جاجتاي بنقله من العثمانية إلى التركية الحديثة (1) و تنقيحه و طبعه في مجلدين (1979-1980) و ألحق به هوامش كشف فيه النقاب عن كثير من المسائل المتعلقة بالتاريخ العثماني.

أما مؤلف الكتاب مصطفى نوري باشا فقد ولد في مدينة أزمير في سنة 1824. و كان أبوه من أعيان هذه المدينة. و تلقى هو تعليما خاصا على يد علماء عصره و تعلم العربية و الفارسية ثم انتقل إلى مركز الدولة حيث دخل موظفا في الباب العالي (رئاسة الوزراء) و تدرج في الوظيفة حتى أصبح رئيسا لديوان المحاسبة ثم رئيسا لمحكمة التميز فوزيرا للدفتـر الخاقاني (التسجيل العقـلوي 1876م) و المعارف (1881م)، ثم عين وزيرا للأوقاف (2) و بقي فيها إلى أن توفي سنة 1889م (3). ألف المؤرخ مصطفى نوري باشا كتابه "نتائج الوقوعات" عندما كان وزيرا للدفتـر الخاقاني أي بين سنتي 1885 — 1889 فتيسر له الاطلاع على وثائق رسمية مختلفة و الاستفادة منها فأضفى لمؤلفه أهمية استثنائية وبالرغم من أنه أرخ للدولة العثمانية كغيره من المؤرخين، إلا أن كتابه لا يعتبر كتابا تقليديا يندرج ضمن مصادر تاريخ هذه الدولة، بل هو كتاب حديث بكل معنى الكلمة تناول فيه بإيجاز مؤسسات الدولة و نظمها في المجالين الإداري والعسكري، ويسر له توليه وظائف رفيعة في مختلف مرافق الدولة و لسنوات طويلة، الحصول على معلومات مهمة و القيام باطلاعات و تجارب مختلفة جمعها من مصادر و وثائق تاريخية مختلفة. و هو يعتبر بحق مؤرخا ذا قابلية كبيرة في استنباط أسباب الأحداث و نتائجها و اختيار الوثائق اللازمة و كيفية استخدامها. و لهذا أصبح كتابه مصدرا مهما من مصادر التاريخ العثماني(4). و المعروف أن المؤرخ البلجيكي المشهور هنري بيرين Henri Pirenne (1862-1935) قدم النماذج الأولى لمنهج التاريخ التحليلي الذي يتوصل به إلى نتائج الأحداث من خلال دراسة أسبابها و ذلك في بداية القرن العشرين، بيد أن مصطفى نوري باشا قد سبقه في اتباع هذا المنهج و بنجاح باهر وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وعن المعلومات التي أوردها في كتابه و الهدف الذي توخاه يذكر قائلا : "منذ صغري كنت ميالا إلى قراءة الكتب التاريخية ودراسة ما كتبه القدماء، وبالإضافة إلى الكتب التاريخية

المتداولة بين الناس، قرأت الكثير من الكتب والرسائل التي كتبها العلماء عما شاهدوه وسمعوه، وعندما كنت رئيس الكتاب في أوائل عهد السلطان عبد العزيز كنت أركز وباهتمام متزايد على الأحداث اليومية، وعلى القوانين والمعاملات التي اطلعت عليها. ومما تعلمت من كل ذلك توصلت إلى أن النهج السياسي للدولة العثمانية منذ تأسيسها وأنظمتها المكتوبة والتقليدية قد تغيرت أكثر من مرة، ولهذا تمت بإيضاح الأسباب الحقيقية لكل ذلك ونتائجها التي برزت إلى الوجود. وكان هدفي، ذكر الأنظمة المدنية والقوانين العسكرية والأساليب المالية والتفصيلات الأخرى المتعلقة بكل قرن. وقد وضعت بنظر الاعتبار أن إبراز هذا الهدف يتحقق برد الأحداث التاريخية بإيجاز وإضافة ملحق بها.

ولهذا السبب قسمت تاريخ الدولة العثمانية إلى ستة أقسام بدأتها من السنوات التي حدثت فيها التغيرات الكبيرة. وفي كل ملحق ذكرت الأنظمة المتبعة في السنوات التي يشتمل عليها ذلك القسم والقوانين النافذة فيها(5). وينطلق بهذا الخصوص من الرأي الذي نادى به المؤرخ ابن خلدون وهو أن الدول تمر بمراحل النشوء والتوقف والتأخر ثم يحدد عمر الدول بـ 120 سنة على أكثر تقدير (6). ثم يعلق مصطفى نوري باشا على هذا قائلا : إن ابن خلدون بالرغم من أنه عاش إلى سنة 1406م ومعرفته أن بعض الدول الإسلامية قد استمرت بين ثلاثة إلى خمسة قرون إلا أنه ذكر ذلك. - يمكن أن يفسر هذا بأنه اتبع القاعدة القائلة : "أن أساليب الدول وتقاليدها تتغير تغييرا كليا وتدخل في صيغة أخرى كل ثلاثة قرون"، وقد واصلت هذه القاعدة الطبيعية أثارها في الدولة العثمانية (7). ولهذا قسم مصطفى نوري باشا كتابه إلى ستة أقسام :

- (1) القسم الأول : من بداية نشوء العثمانيين سنة 1299 وحتى حادثة تيمورلنك سنة 1402 ويتضمن أحداث قرن كامل.
- (2) القسم الثاني : من سنة 1402 حيث نجح السلطان محمد حلي بتحديث الدولة ولغاية تنازل بايزيد عن العرش سنة 1512 ويتضمن 115 سنة.
- (3) القسم الثالث : من اعتلاء السلطان سليم ياووز العرش سنة 1512 ولغاية سنة 1595 ويتضمن 83 سنة.
- (4) القسم الرابع : من جلوس السلطان محمد الثالث على العرش سنة 1595 ولغاية وصول السلطان سليمان الثاني إلى العرش سنة 1687 ويتضمن أحداث 92 سنة.

- (5) **القسم الخامس :** يتناول الأحداث الجارية من سنة 1687 ولغاية معاهدة كوجوك قاينارجه سنة 1774م.
- (6) **القسم السادس :** الأحداث الجارية بعد معاهدة كوجوك قاينارجه ولغاية سنة 1841م.

وإذا صرفنا النظر عن هذا التقسيم الذي يستند إلى نظرة شمولية للتاريخ العثماني عبر عصوره المختلفة، فإنه يبدو للقارئ من الوهلة الأولى أن المؤلف لم يضيف شيئا جديدا إلى ما ذكره المؤرخون العثمانيون في هذا الصدد إلا إضافات طفيفة لا تميز مؤلفه، غير أن الملاحق التي ألحقها بكل قسم من هذه الأقسام أكسبت الكتاب أهمية كبيرة بحيث غطت على المعلومات الواردة فيه، وكأن هذه الأقسام جاءت كمقدمة لهذه الملاحق. وتناول المؤلف كل ملحق من هذه الملاحق من خلال المحاور الآتية :

- |                      |                               |
|----------------------|-------------------------------|
| 1 - وضع رجال الدولة  | 4 - الوضع العسكري             |
| 2 - إدارة الأراضي    | 5 - الوضع الاقتصادي           |
| 3 - المؤسسات وتطورها | 6 - العلاقات والشؤون الخارجية |

وبالرغم من أن المؤلف حافظ على منهجيته في هذه الملاحق، إلا أنه أجرى تغييرا فيها بإضافته محاور أخرى ولاسيما إلى المحاور التي تلي المحاور الثاني وذلك لتطور الدولة العثمانية والتوسيع الذي حصل في شؤونها المختلفة. ففي الملحق الثالث أضاف محاور (الولايات التي تحويها الدولة العثمانية وعدد موظفي الدولة ورواتبهم، المكلفون بالخدمة في القصر السلطاني، صنوف الجيش المختلفة، تقدم العلوم والفنون) ويتضمن الملحق الرابع المحاور التالية :

- |                                         |
|-----------------------------------------|
| 1 - وضع رجال الدولة وإدارة شؤون السلطنة |
| 2 - الوضع العسكري                       |
| 3 - وضع القوة البحرية                   |
| 4 - الوضع المالي                        |
| 5 - وضع العلوم والتربية والفنون         |

وفضلا عن المحاور الثابتة نجد المحاور الآتية في ملحق القسم الخامس :

- |                                              |
|----------------------------------------------|
| 1 - كيفية توزيع العلوقة (الرواتب) للاتكشارية |
| 2 - تفاصيل إيرادات الدولة ونفقاتها           |

### 3 - الايالات المرتبطة بالالتزام

أما ملحق القسم السادس والأخير فيختلف اختلافا كبيرا عن الملاحق الأخرى من حيث تضمنه لمحاو استوجبها الدور الذي دخلت فيه الدولة العثمانية، وهو الدور الذي أعلنت فيه التنظيمات ولهذا جاءت المحاور منسجمة مع الوضع المستجد في الدولة : الإدارة المدنية في ظل التنظيمات، ضمان الأموال والأرواح والأعراض، واردات الأراضي - العشر، التنظيمات والضرائب، والتنظيمات ومسألة الجزية، التنظيمات والإدارة، الوضع العسكري، الوضع العسكري بعد إلغاء الإنكشارية الوضع المالي ، وضع أركان الدولة وأخيرا الشؤون الخارجية. وقد تناول المؤلف هذه المحاور بشكل عام دون الخوض في تفاصيلها في الولايات ، لذا اكتفينا بالإشارة إليها.

ويهمنا من ملاحق الكتاب الملحق الثالث والملاحق التالية لعلاقتها بموضوعنا إذ أن سيطرة العثمانيين على البلدان العربية بدأت في عهد السلطان سليم الذي تمت دراسته في الملحق الثالث. وقبل إبراز أهمية الكتاب فيما نحن بصدده ينبغي أن نشير إلى حقيقة يجب أخذها بنظر الاعتبار عند دراسة الأوضاع المختلفة للبلدان العربية في العهد العثماني وهي أنه لا يمكن دراسة هذه الأوضاع بمعزل عن الأوضاع العامة للدولة العثمانية (8)، إذ أن الايالات أو الولايات العربية لم تكن مستقلة عن السياسة المركزية للباب العالي، وإذا تمتعت بعض الايالات العربية في بعض الفترات بنوع من الحكم الذاتي كحكم المماليك في العراق مثلاً، إلا أنها كانت خاضعة للإدارة المركزية في استنبول إذ أن حكام هذه الايالات كانوا يستمدون شرعية حكمهم من السلطان العثماني أو الباب العالي، ولم يكن بمقدورهم تحدي القرارات الصادرة من مركز الدولة أو تجاوزها وإلا كان مصيرهم العزل. ولكل ذلك فإن أية دراسة تستهدف بيان واقع ولاية من الولايات ينبغي أن تبدأ بواقع الدولة. ويتجلى هذا وبوضوح في إدارة الأراضي في الولايات، إذ لا يمكن معرفتها دون الرجوع إلى نظام إدارة الأراضي في الدولة العثمانية.

وقد أولى المؤرخ مصطفى نوري باشا اهتماما واسعا بموضوع نظام الأراضي وهذا النظام كان يرتبط بنظام الإقطاع أو ما يسمى بنظام التيمار (9) وبموجب هذا النظام كانت الدولة العثمانية لا تمنع الرواتب للوزراء وموظفيها وولاة الولايات وموظفيها . وبهذا النظام امتلكت جيشا متكونا من حوالي 140 ألف فارس دون أن تتحمل نفقاته (ج 1 - 2 ص 130) (10) .

والمعلومات التي أوردها المؤرخ مصطفى نوري باشا عن هذا النظام قد تكون هي نفسها الموجودة في المصادر الأخرى أو الرسائل المتعلقة بهذا النظام (11) ولكنها تمتاز عن غيرها في بيان التطورات والتغيرات التي طرأت على هذا النظام عبر العصور إذ أن المعلومات لا تتكرر في الأقسام الستة من الكتاب أو ملاحقها.

والمعروف أن الدولة العثمانية بعد سيطرتها على أراض جديدة، كانت تقوم بتسجيل الأراضي وتدوين الإيراد العشري لكل قرية ونفوسها وعدد الدور فيها والغابات والمراعي والأنهر التي يستخدمها كل قضاء منفردا أو بشكل مشترك (ج1 - 2 ص 139) وقد أطلق على الأراضي الزراعية التي يزيد إيرادها عن 100 ألف اقية اسم (خاص) وهي تمنح للسلطان والوزراء والولاة و متصرفي الألوية، وتسمى الأراضي التي يتراوح واردها بين 20 ألف - 100 ألف (زعامت) وهي تخص كبار منتسبي الايالات ومحافظي القلاع، وإذا تراوح واردها بين ثلاثة آلاف وعشرين ألف فتسمى (تيمار). وكان على متولي هذه الأصناف الثلاثة إعداد فرسان يسمون (جبه لو) وفق نسبة معينة من وارد كل أرض زراعية.

وقد فصل المؤرخ القول في هذا النظام مركزا على أنواع الثمار الثلاثة وما يتعلق بها (ج 1 - 2 ص 133) وكيفية توزيع الأراضي إلى المالكين (136 - 137). وتكمن أهمية هذا بالنسبة لموضوعنا في أن هذا النظام قد جرى تطبيقه في بعض الايالات العربية ويرتبط ارتباطا وثيقا بنظام إدارة الولايات. ولكل ذلك لا يمكن فصل هذا النظام من نظام إدارة الولايات، بل ينبغي تناولهما كنظام واحد لتداخلهما، غير أن ما ذكرناه ينبغي ألا يفسر أنه كان هناك أسلوب واحد في إدارة الولايات العثمانية، بل اتبع أسلوبان في هذا المجال.

وطبقا للمعلومات التي ذكرها المؤرخ مصطفى نوري باشا فإن الايالات العثمانية العربية بين سنتي 1517 - 1595 هي : ايالات الشام وطرابلس الشام وحلب والرقّة والموصل وبغداد والبصرة ولحسه (الاحساء) واليمن ومصر وطرابلس الغرب وتونس والجزائر وشرافة الحجاز. وهذا يعني أن الدولة كانت تضم 13 ايالة وشرافه واحدة عربية من أصل 31 ايالة موزعة في قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا.

ومما يجدر ذكره أن المؤرخ مصطفى نوري باشا لم يتبع منهجا معيناً في ترتيب الأيالات بالرغم من أنه ذكر ( ج 1 - ص 144) أن أيالات بغداد والبصرة ومصر واليمن والحبشة ولحسه (الاحساء) وبعض السناجق في جزر البحر المتوسط وأياله حلب من النوع الذي يسمى ساليا نه لي، وقد تناول هذا الأسلوب ذكراً أن الأيالات والألوية المسماة بالساليانه لي لم يتبع فيها نظام التيمار وزعامات والخاص وتخص وارداتها العشرية والعرفية خزينة الدولة ولهذا فقد كان يتم منح (مير ميران) أي الوالي و(ميرلوا) أي المتصرف راتباً سنوياً، كما يمنح للجنود المحليين الذين حملوا اسم (برلى قولي) مقداراً من العلوفة (أي المرتبات) ويرسل الباقي إلى خزينة الدولة (12). وفي هذا الخصوص يذكر أن إرسال مصر أي ما يرسل من مبالغ إلى إستنبول، كانت 400 ألف ذهب. وفي عهد السلطان القانوني أوصل والي مصر هذا المبلغ إلى 600 ألف، مما جلب انتباه السلطان فسأل الوالي عن سبب هذه الزيادة فأجابه الوالي قائلاً: أن هذه الزيادة تحققت نتيجة الإدارة الجيدة، ولم يحمل الأهالي بضرائب أكثر من السابق. إلا أن السلطان لم يقبل إدخال هذا المبلغ في خزينة الدولة بل أنفقها لبناء مجاري المياه في العاصمة (ج 1 - 2 ص 144).

حافظ مصطفى نوري باشا منهجه في تقديم المعلومات المتعلقة بالأيالات، فذكر السناجق (الألوية) التي تحتويها كل إيالة ومقدار الخاص وزعامات والتيمار فيها وقدرتها العسكرية في إعداد الفرسان والمقاتلين والذي يهمننا من هذه المعلومات كلها ما يتعلق بالسناجق التي تشكل الأيالات العربية والجهد العسكري في كل ولاية وإشكال تقسيمات الأراضي (خاص، زعامات، تيمار).

من المعروف أن العثمانيين كانوا يراعون العامل الجغرافي في التقسيمات الإدارية وقد تم دمج بعض السناجق التابعة إلى البلدان العربية ببعض الأيالات الواقعة حالياً في تركيا أو بالعكس فعلى سبيل المثال كان سنجق عانه يتبع إيالة الرقة (ج 1 - 2 ص 142) وسنجان يرتبط بإيالة ديار بكر (143)، كما أن إيالة حلب كانت تضم أدنه (ص 142) التي اتخذت مركزاً لإحدى المحافظات التركية.

والحقيقة أن المعلومات الواردة هنا والمتعلقة بالأيالات لها أهمية كبيرة من نواح متعددة:

- أ. أهميتها الإدارية تكمن في التقسيمات الإدارية للولاية وكيفية إدارتها .
- ب. أهميتها الاقتصادية تكمن في تقسيمات الأراضي فيها إلى خاص و زعمت و تيمار ومقدار كل صنف منها.
- ج. أهميتها العسكرية تكمن في قوتها العسكرية وما تتمكن كل ايالة من تقديم فرسان مقاتلين إلى الدولة عند نشوب معركة أو حرب تشترك فيها. ويستدل من المعلومات المتعلقة بالآلات أن بعضا منها كان يتبع كلا النظامين (ساليا نه لي - ساليا نه سز) ولكن ليس مناصفة فقد كان أحد النظامين متبعا في معظم السناجق والنظام الآخر في بعضها . فعلى سبيل المثال كانت ايالة بغداد تتبع نظام الساليانيه، غير أن بعض السناجق فيها تتبع نظام التيمار (ج 1 - 2 ص 144) (13). ومما يلفت النظر في هذه المعلومات أن المؤرخ مصطفى نوري باشا قام بتناول التطورات التي حصلت في إدارة الولايات فيما أورده عن البصرة ولحسه (الاحساء) واليمن خير مثال على ذلك. ومما يجدر ذكره أن المؤرخ مصطفى نوري باشا أولى اهتماما متزايدا ببعض الايالات وذلك لأهميتها، ولهذا خصص لها مباحث مستقلة ضمن أقسام الكتاب وملاحقها المختلفة. وقد أكد على نقطة مهمة وهي أن إدارة بعض الايالات كانت من المهام الكبيرة في الدولة العثمانية، غير أنه لم يحدد هذه الايالات بل ذكر ولايات الروم لي وبورين والأناضول ومصر وبغداد والشام كأمثلة عليها وذلك في معرض تناوله مؤسسة الوزارة في الدولة العثمانية في الفترة الواقعة بين سنتي 1003 هـ - 1595 م - 1098 هـ - 1687 م حيث ازداد عدد الوزراء في الدول بعد أن شاع وبمرور الزمن منح رتبة الوزارة إلى بكار بكى (الولاة) فتم تنصيب الوزراء ولاة في الايالات المذكورة. وقد أورد هنا معلومات في غاية الأهمية إذ ذكر أن من كان بمرتبة الوزير يتمتع بصلاحيات استثنائية ممنوحة من قبل السلطان. فقد كان بمقدور الوزير من هذا النوع إصدار الفرائين باسم السلطان ووضع طغرائه (توقيعه) عليها إلا أن هذه الصلاحيات سحبت عن الوزراء بعد أن ازداد عددهم في الولايات البعيدة. إذ أصدر الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) كما نكش قره مصطفى في عهد السلطان إبراهيم (1640 - 1648) أمرا منع بموجبه الوزراء في الايالات المختلفة إصدار الفرائين أو استخدام توقيع السلطان . وقد أثار هذا الأمر تمرد والي أرضروم حسين نصوح باشا (ج 1-2 ص 293). ويبدو أنه بالرغم من تجريد الوزراء في الايالات من صلاحيات إصدار الفرائين في هذه الفترة، فإن الفترة التالية أي بين سنتي

1687 — 1714 قد شهد تنوعا في طرق الوصول إلى منصب أو رتبة الوزارة ومنها منحها إلى أعيان الايالات حيث تم منحها إلى الجليليين في الموصل وأسرة عزمي زاده في الشام . وأورد المؤرخ الشروط الواجب توفرها في الذين يرشحون إليها وهي الشجاعة والفروسية. والقدرة على استخدام السلاح ولم يتطلب منهم العلم والتعليم . ولهذا فكان الكثير من الوزراء يجهلون القراءة والكتابة، ولهذا السبب كان يعين إلى جانبهم معاونون يمتلكون جميع تلك الصفات(ج 3—4 ص 112).

**إدارة بغداد :** وفيما يتعلق بإدارة بغداد لغاية سنة 1598 — 1687 فقد ذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا أن الولاة فيها فقدوا قوتهم وسطوتهم وذلك بسبب كثرة التبادلات بينهم ولهذا فإن الدولة فقدت سيطرتها على منطقتي الاحساء والقطيف وأصبحتا بيد الأهالي (ج 1 — 2 ص 290) .

وفصل المؤرخ مصطفى نوري باشا القول في الظروف التي رافقت استمرار أحمد باشا بن حسن باشا في ولاية بغداد أكثر من 20 سنة (1724 — 1747) بعد أن جمع عددا كبيرا من الممالك وعين المتميزين منهم في المناطق الداخلة ضمن ولايته أو في دائرته فتمكن بذلك من إقامة حكم الممالك (ج 3 — 4 ص 99 — 100) (14).

ومما يجدر ذكره أن اية بغداد أدخلت في هذه الفترة ضمن الايالات المرتبطة بنظام الالتزام والتي تسمى بالايالات الميرية حيث كانت إيراداتها تجمع في خزينتها. ويتم صرف قسم منها داخل الايالة ويرسل الباقي إلى خزينة الدولة وقد اتبع هذا النظام في اية مصر أيضا غير أن (إرسالية) بغداد قياسا إلى مصر كانت أقل منها وذلك لأن قسما من الأراضي التابعة إلى بغداد قد أقطع وفق نظام التيمار (ج 3 — 4 ص 134) . مما يؤكد اتباع هذا النظام في بعض السناجق التابعة إلى اية بغداد (15).

وتطرق المؤرخ مصطفى نوري باشا إلى المهمة التي كلف بها حالت أفندي في سنة 1225 — 1810م ( 16) لزيادة إرسالية بغداد والبالغة كيسان وجمع الديون المستحقة على والي بغداد سليمان باشا. وعندما وصل حالت أفندي إلى بغداد رفض سليمان باشا ذلك فاضطر حالت أفندي إلى العودة إلى الموصل وكان مخولا لاتخاذ أي إجراء مناسب وذلك بموجب الأوامر السلطانية التي

كان يحملها فأخذ إلى جانبه باشوات بابان ووالي الموصل وعاد إلى بغداد حيث تمكن من إنهاء حكم سليمان باشا وقتله. غير أنه لم يقض على حكم المماليك في بغداد بل اختار عبد الله آغا واليا بعد منحه رتبة الوزارة.

ويستدل من المعلومات التي ذكرها المؤرخ أن الدولة العثمانية كانت تسعى إلى زيادة إرسالية بغداد كلما تطلب وضعها ذلك. ففي عهد الوالي داود باشا أصبحت الدولة بحاجة ماسة إلى الأموال وخاصة بعد أن أثقلت كاهلها الحروب التي خاضتها في مورا وروسيا وكانت تسعى إلى إقامة جيش نظامي . وبالرغم من أنها تمكنت من إقامة جيش نظامي في ولاية بغداد إلا أن الولاية أبدت عجزها عن تلبية طلب الدولة بزيادة واردها السنوي وإبلاغها إلى اثني عشر ألف كيس. وقد كلف بهذه المهمة الدفتر دار صادق أفندي وأرسل إلى بغداد (17). غير أن صادق أفندي كان يجهل وضع المنطقة ومكانة الوالي داود باشا، فسارع إلى عزل داود باشا واختيار أحد رجاله للولاية غير أن محاولته كلفته حياته مما أثار غضب الدولة التي كانت جادة لإنهاء حكم المماليك فوجهت إيالة بغداد إلى لاز علي باشا والي حلب ووضعت تحت إمرته قوة عسكرية نظامية ووحدته متشكلة من الفرسان التيماريين وحاصر لاز علي باشا بغداد تسعين يوما انتشر خلاله مرض الطاعون في بغداد وضواحيها وأثر تأثير كبير على قوة داود باشا وقد تمكن لاز علي باشا من السيطرة على قلعة بغداد واعتقل داود باشا واقتاده إلى إستانبول فانتهى بذلك حكم المماليك بعد أن قتل الكثير منهم (ج3 4- ص 260 — 261).

ومن الايالات العراقية التي حظيت باهتمام المؤرخ مصطفى نوري باشا، إيالة البصرة إذ أورد معلومات تاريخية مركزه عنها بدء من ارتباطها بالدولة العثمانية وهذه الايالة تختلف عن إيالة بغداد والايالات الأخرى في كيفية تبعيتها للدولة العثمانية، إذ لم يدخلها العثمانيون عنوة ولم يحاولوا في بداية الأمر احتلالها بالرغم من أن الاستراتيجية العثمانية كانت تقتضي السيطرة على الطرق المؤدية إلى الهند عبر خليج البصرة (18). ففي الوقت الذي سيطر السلطان سليمان القانوني على بغداد سنة 1534 عرض أمير البصرة راشد تبعيته للدولة العثمانية، ولهذا حافظ على إمارته، فأبقاه السلطان فيها، كما واصل خلفاؤه إدارة الايالة ردحا من الزمن ، ثم قامت الدولة بإرسال ولاة بشكل مباشر إليها غير أن سلطة الدولة ضعفت فقام الأهالي بالتمرد وقاموا ببعض الأعمال التي من شأنها إضعاف السلطة فهدموا السدود وتركت زراعة الأراضي الخصبة

وساءت الأحوال الجوية للمنطقة وكان لهذا أثر كبير في انخفاض واردات الإيالة أدى بالتالي إلى أن تقوم الدولة بإقطاعها لولاية بغداد أحياناً أو توجيهها إلى الوزراء أو الولاة (بكر بك) بطريق الالتزام (ج 1 ص 144 - 145، ج 3 - 4 ص 134).

**إدارة مصر :** حظيت إيالة مصر هي الأخرى باهتمام كبير من المؤرخ مصطفى نوري باشا وقد تناول تاريخها في كل ملحق من ملاحق الكتاب وذلك ابتداء من الملحق الثالث . والمعلومات التي أوردها تسلط الأضواء على جوانب مهمة من تاريخها السياسي والإداري والاقتصادي. كما ذكر المؤرخ فإن العثمانيين جعلوا مصر إيالة واحدة بعد سيطرتهم عليها بالرغم من مساحتها الكبيرة وقسموها إلى خمسة عشر سنجقاً تدار حسب نظام الساليانه ويستدل مما ذكره المؤرخ أن هناك اختلافاً في مركز من يتولى السناجق في مصر وبغداد عمن يتولاها في الإيالات الأخرى. ففي الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تعين موظفين بدرجة ميرلوا في السناجق التابعة للإيالات المختلفة ، كانت ترسل بكلو بكي إلى سناجق الإيالات البعيدة عن مركز الإمبراطورية كمصر وبغداد ومما يجدر ذكره أن العثمانيين ابقوا بعض الأمراء المماليك في وظائفهم بعد سقوط دولتهم إلا أن الولاة كان مخولين بتعيين الموظفين في القرى والدوائر التابعة لهؤلاء المماليك. واعتبرت الدولة العثمانية سناجق الإسكندرية ودمياط والرشيد (خاصة) في أغلب الأوقات وتم إقطاعها لأمرأء الترسانة العامرة الذين قاموا بإرسال متسلمين من قبلهم لإدارتها، وكان هؤلاء يغطون نفقاتهم بالزيادات التي تحصل في الإيرادات (ج 1 - 2 ص 146).

ووضع العثمانيون في مصر بعد سيطرتهم عليها قوات عسكرية حملت اسم (برلي قولي) (19) وكانت تتكون من الجنود الإنكشاريين والفرسان والمسلمين وكان أفرادها أتراكاً. ويبدو أنه لم يول اهتمام بالأنظمة المتعلقة بهم واستبدلهم بغيرهم، ولهذا استوطن هؤلاء بمرور الزمن في مصر وفقدوا صفاتهم كجيش نظامي، مما أدى إلى أن يتفوقوا أمرأء المماليك عليهم و يكسبوا حب الأهالي و من ثمة أصبحت إدارة الولاة شكلية.

و أخذ أمرأء المماليك على عاتقهم إرسال المستحقات على مصر (الإرسالية) إلى الدولة والحبوب إلى الحجاز ودفع المال اللازم دفعه إلى والي وأصبحت بذلك يمارسون شؤون الإدارة حسب رغبتهم . وقد تمادوا في أمرهم حتى

فاموا بعزل الولاة الذين يحاولون عرقلة إدارتهم الكيفية ويبلغون إستتبول بذلك ويبررون عملهم بإلقاء تهم باطلّة على هؤلاء . وبالرغم من أن الدولة كانت على علم بحقائق الأمور إلا أنها كانت تغض النظر فتقبل بالأمر الواقع وتعين واليا جديدا وقد أدى كل ذلك إلى أن يتقلص دور الدولة العثمانية في مصر وتركزت ساحل البحر الأحمر دون الاهتمام المطلوب، وقد مهد هذا الوضع السبيل إلى دخول اليمن تحت إدارة أئمة آل مطهر (ج 1 - 2 ص 289).

ولكل ذلك فإن استمرار الولاة العثمانيين في وظائفهم كان يتوقف على مسايرتهم آراء المماليك في القضايا المتعلقة بأمور الدولة ومما يجدر ذكره أن نفوذ الأمراء المماليك الشراكسة استمر منذ دخول السلطان سليم إلى مصر إذ أن هؤلاء الأمراء التجأوا إليه فعينهم في وظائف رفيعة في مصر مثل شيخ البلد وأمير الحج والكاشف (20). وقام هؤلاء الأمراء بجمع المماليك والأكثر منهم في الدوائر التابعة لهم وتعليمهم وتعيين المتفوقين منهم كاشفين. غير أن هؤلاء الأمراء انقسموا على أنفسهم بعد أن دب الخلاف بينهم وأصبحوا مجموعات تعادي بعضها بعضا وقد وصل الخلاف فيما بينهم، أحيانا إلى التصادم والقتال .

وكانت منطقة الصعيد تشكل ملاذا للمغلوبين منهم وفيها يجمعون المقاتلين من الأهالي ليهجموا على القاهرة. أما موقف ولاية مصر من هذا الوضع فكان متوقفا على الظروف فإما يقدمون الدعم للأمراء الذين في الحكم أو يتظاهرون بعدم التحيز لأية فئة، وعندما يحقق المهاجمون النصر، يدخلون إلى القاهرة فيضطر الأمراء الآخرون إلى الهروب أما الوالي فإنه يقوم بتتصيب الأمير المنتصر في الوظيفة، كما يعد تقريرا يرفعه إلى السلطان العثماني يذكر فيه مساوي الهاربين ويتعهد بقيام المنتصرين بأعمال جليلة في خدمة الدولة ويضمنهم في ذلك علماء مصر .

ونجد أحيانا أن الأمراء يتفقون على عزل الوالي متذرعين بأعذار واهية ويرفعون بشأنه تقريرا إلى الدولة . وبالرغم من أن ادعاءات هؤلاء كانت معروفة عند الحكومة العثمانية إلا أنها كانت تتجنب اتخاذ إجراءات رادعة للحد من تصرفاتهم ، ولهذا فإن مزاعمهم وما يلقونها كان يتم أخذها بنظر الاعتبار وكأنها صحيحة وتقوم بتعيين وال جديد وترسله إلى مصر وفضلا عن كل ذلك ، وخلال الحرب الروسية العثمانية قام أمير أمراء مصر بولوط قايمان علي بك بالتمرد على الدولة والتعاون مع الأسطول الروسي وذكر اسمه في

الخطبة، ولهذا لم يرسل ولاية إلى مصر ردحا من الزمن، مما مهد السبيل إلى حدوث اضطرابات هناك إلى أن قتل هذا الأمير بجهود وبراعة صنيعه الأمير أبي الذهب محمد بك (ج 3 - 4 ص 98 - 99) فأعيدت سلطة الدولة إلى مصر، وفي المدة الواقعة بين سنة 1687 - 1774 اعتمدت الدولة العثمانية نظاما آخر لتضمن وارداتها من مصر، فجعلتها من الولايات الميرية أي المرتبطة بالالتزام إذ كانت وارداتها تجمع في خزينة مصر ثم يتم إرسالها إلى الخزينة العامة بعد توزيع قسم منها في مجالات محددة هي :

1) استمرت مصر في تزويد أهل الحرمين بكمية من المحاصيل الزراعية مع وقف مبلغ من المال. و المعروف أنه كان يخصص، ومنذ زمن الخليفة عمر قسم من محاصيل مصر لأهل الحرمين ويرسل إليهم.

2) إرسال المواد الغذائية كالقهوة والسكر والرز وما شابهها إلى المخازن السلطانية، فضلا عن إرسالية قوامها 600 ألف ذهب، وقد استمر هذا بمقتضى أسلوب وتقليد قديمين ويعادل هذا المبلغ ( في أواسط القرن 19) حوالي 60 ألف كيس . وقد سجل هذا المبلغ انخفاضاً في قيمته وذلك لضرب نقود ذهبية مختلفة وإجراء تغييرات طفيفة في وزنها وعيارها، كما أن الجبارة من الأمراء كانوا يسعون إلى تخفيض هذا المبلغ تحت تبريرات مختلفة.

3) دفع مرتبات الجنود الانكشاريين ووحدات الخيالة والضباط الموجودين في مصر.

4) دفع مرتبات وأجور ومخصصات والي مصر ومختلف منتسبي الدولة في مصر (ج 3 - 4 ص 133).

ومن الجدير بالإشارة أن المؤلف تناول في مؤلفه وبإسهاب محمد علي باشا والي مصر وعلاقته بالدولة العثمانية، اعتباراً من تسلمه إدارة الولاية والأعمال التي قام بها (ج 3 - 4 ص 215 - 281) وذلك ضمن تناوله الأوضاع السياسي في الولايات العثمانية المختلفة.

**شرفاء الحجاز :** كان الحجاز يخضع للمماليك في مصر ويمتثل إلى حد ما لأوامرهم وذلك لسيطرة المماليك على البحر الأحمر واعتماد مدينتي مكة والمدينة على مصر في تلبية حاجتهما الغذائية. وفي الوقت الذي سيطر السلطان سليم على مصر كان الشريف هو أبو البركات وقد بارك الفتح والنصر أرسل ابنه إلى السلطان لتقديم التهنة إليه كما أهدى إليه بعض مخلفات النبي (ص) فأصبح بذلك من ذوي الاعتبار عند السلطان سليم، ويستدل مما ذكره المؤرخ مصطفى نوري باشا أن العثمانيين لم يتدخلوا في بداية الأمر في شؤون هذه الشرافة ولكن وبعد ازدياد التواجد العسكري العثماني في اليمن والحجاز بمرور الزمن عينت الدولة في سنة 944 هـ 1538/1537 قاضيا من جانبها على الحجاز كما أن القائد العثماني المشهور سنان باشا عندما عاد من حرب اليمن خصص نصف إيرادات كرك جده للشرفاء.

وبالرغم من كل ذلك فإن الدولة العثمانية اتخذت عددا من الإجراءات الإدارية غيرت خارطة الإدارية للحجاز وقلصت بذلك من النفوذ الإداري للشرفاء وذلك عندما قامت بالحاق لواء جده بابالة حبشستان ( الحبشة ) ليصبح مركزا لهذه الايالة، ووجهت مشيخة الحرم في المدينة للمعزولين من رئاسة دار السعادة (21) فامتصت أعمال الشرفاء على إدارة البدو وتمشية أمور الشرافة ورغم هذا فإن الحكومة العثمانية لم تحط من شأنهم ، فقد اعتادت أن ترسل إليهم كل سنة جبة مزينة باللؤلؤ والألماس مع خطاب السلطان وعند شعور الشرافة أو عندما يقتضي عزل أحد الشرفاء فإن الشرافة كانت توجه إلى من يتم انتخابه من نفس العائلة وقد استمر هذا النظام إلى عهد المؤرخ حيث كان الشرفاء يشركون ولاية جده في الإدارة (ج 2 ص 147).

### إيالات طرابلس الغرب وتونس والجزائر :

وقد جمعها المؤرخ مصطفى نوري باشا في مبحث واحد وقدم عنها معلومات في غاية الأهمية . وإدارة هذه الايالات كانت تختلف عن إدارة الايالات الأخرى إذ عندما سيطر العثمانيون عليها تركوا في كل واحدة منها بين ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف جندي تركي حملوا أيضا اسم (برلي قولي) وقد لعب هؤلاء دورا كبيرا في تاريخ هذه الايالات . وقد تناول المؤرخ علاقة هذه الايالات بدول المنطقة ولاسيما أسبانيا وعلى وجه الخصوص بعد قيام الأسباب بإعمال عدوانية ضد العرب في الأندلس والذي أدى إلى وقوع عداء شديد بينهم وبين المسلمين فاعتبرت هذه الايالات نفسها في حالة حرب مع الأسباب فقامت

بواسطة السفن الحربية التي حصلت عليها بالإغارة على السواحل والجزر الاسبانية ونهبها والاستيلاء على السفن التجارية كما قامت بعد أن كلفتها الدولة العثمانية ، بالتصدي لأعمال قراصنة مالطة الذين كانوا يغيرون على السفن التجارية الإسلامية ويتطرق المؤرخ مصطفى نوري باشا إلى الهجوم الذي شنه الأسبان على الجزائر أقوى هذه الايالات وردوا على أعقابهم بعد أن تكبدوا خسائر فادحة.

ويستدل مما ذكره المؤرخ مصطفى نوري باشا أن الجنود في هذه الايالات كان لهم وضع خاص يختلف اختلافا كليا عن وضعهم في الايالات الأخرى وقد تعلقوا كثيرا ببعضهم . فكانوا في الأصل انكشاريين إلا أنهم عرفوا باسم دالي (22) وبرزوا ملاحين للسفن وضباطا متنفذين على حساب بكر بكى (والي) الذي فقد نفوذه في أكثر الأحيان إذ قاموا بتعيين الإداريين من بينهم في الدوائر عند شغور الوظائف فيها. ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تجاريهم إذ كانت تقوم بالمصادقة على تعييناتهم وقد اعتاد هؤلاء تقديم هدايا إلى الدولة العثمانية كل سنتين أو ثلاث وتزودهم الدولة من جانبها بالسفن والمعدات الحربية من الترسانة العامرة. وقد أصبحت هذه الايالات — كما يذكر المؤرخ — ملاذا آمنا للمشتبه بهم من أهالي الأناضول وجزر البحر المتوسط وكذلك الهاربين من وجه العدالة وكان المسؤولون في هذه الايالات يقصدون أحيانا ازميز والأماكن الأخرى في الأناضول لجمع الجنود المتطوعين. وسمحت الدولة لهذه الايالات عقد اتفاقيات مع الدول الأوروبية ، غير أن اتفاقيات الصلح التي أبرمتها هذه الايالات كانت تخلو من الشروط السياسية المرعية من قبل الدول إذ إنها لم تكن سوى نوع من الهدنة وقد أصبح هذا الإجراء فيما بعد وبالا على الدولة العثمانية (ج 1 - 2 ص 146 — 147).

وفي الوقت الذي اختلت الأنظمة الإدارية والعسكرية والمالية في الدولة العثمانية وذلك في الفترة الواقعة بين سنتي 1003 هـ — 1595 م — 1098 هـ — 1687م اتخذت هذه الايالات وضعاً خاصاً أشبه بالنظام الجمهوري وبالرغم من أنها كانت تشترك بنفسها مع الأسطول العثماني وتحت إمرته في المعارك البحرية إلا أن الدولة العثمانية غدت لا تتدخل في شؤونها ولا ترسل ولاية إليها ، بل كان يتم اختيار أمراء من الضباط الذين يحملون اسم (والي) ثم يقوم هؤلاء بمطالبة الدولة العثمانية للمصادقة على باشويهم وإمارتهم وبالفعل تستجيب الدولة لمطالبهم وتصدر الفرامين اللازمة بذلك .

ولم تكن هذه الايالات تقدم الضرائب إلى الدولة بل اعتادت أن تقدم الهدايا — كما ذكرنا — (ج 1 — 1 ص 289).

وهكذا أصبحت ايالات طرابلس الغرب وتونس والجزائر وفاس (المغرب) إدارات مستقلة تتحكم نفسها ذاتيا وكان أمراؤها يتصلون بأمراء البحر العثمانيين كلما مروا بمأزق وقد استمر هذا الوضع فيها حتى زمن الصدر الأعظم كويريلي محمد باشا الذي قرر وضع حد له وخاطب أمراءها قائلا: "إن السلطنة السنية ليست بحاجة إلى عبودية المتمردين من أمثالكم". فأرسل الفرامين إلى محافظي السواحل العثمانية يحذرهم من حماية سفن هؤلاء أو قبول حجاجهم في السواحل المصرية كما منع جمع الجنود البحريين من قبلهم من سواحل الأناضول وقد أثارت هذه الإجراءات خوفا وهلعا في نفوس أمراء هذه الايالات فقاموا يتوسلون إلى الدولة ووعدوا بالخضوع إلى الولاة الذين تقوم الدولة بتتصبيهم عليهم وإن هذا قامت الدولة بإرسال بكربكر (ولاة) إلى هذه الايالات. ولكن يبدو أن هذا الأمر لم يستمر طويلا من قبل الدولة العثمانية فرجعت الحالة إلى سابق عهدها. أقيمت بعد فترة إمارة قره ما نلي، في طرابلس ومنملي في تونس وكان علي باشا آخر الولاة من أسرة قره ما نلي استقدم في عهد السلطان محمود الثاني (1808 — 1839 م) إلى إستنبول وتم تتصيبه واليا على طرابلس من قبل الدولة أما أسرة منملي فقد كانت تواصل إدارتها لتونس في الوقت الذي ألف المؤرخ مصطفى نوري باشا مؤلفه .

أما الجزائر فلم تؤسس فيها أسرة حاكمة بل إن الذين يحملون اسم (دايي) من أعيان الايالة كانوا يسيطرون على الإدارة كلما سمحت لهم الفرص ووجدوا أنفسهم أقوياء (ج 3 — 4 ص 97 — 98) ومما يجدر ذكره أن الايالات الواقعة على شمال إفريقيا كان لها من القوة بحيث تتمكن من التصدي لمحاولات الأوربيين للسيطرة عليها وذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا أن الجزائر تعرضت لـ 17 غارة فاشلة من قبل الدول الأوربية للسيطرة عليها . وبالرغم من هذا فإن هذه الدول كانت تسعى إلى وضع سفنها التجارية تحت حماية هذه الايالات . ولهذا كانت تقوم بدفع مبالغ من المال لها وتعتد معها اتفاقية حتى إن فاتحا مثل نابليون اضطر إلى إبرام معاهدة صلح معها مع دفع مبلغ من المال إليها.

ونقل المؤرخ مصطفى نوري باشا نصا للمؤرخ العثماني واصف أفندي (23) أورده في كتابه (سفارتنامه) ورد فيه : "خلال وجودي سفيرا في إسبانيا عقد

الجزائريون معاهدة مع الأسبان بعد أن تلقوا منهم مبلغا كبيرا من المال والهدايا وقابلت عددا من ضباط الجزائر (دايي) في مدينة مدريد وسألتهم قائلا :

" إنكم تؤمنون معيشتكم بالإغارة على السفن والسواحل الإسبانية ونهبها فكيف أبرمت معاهدة للصلح معها ؟ " فردوا علي:

"إن هذا الصلح لا يستمر إلا سنتين، وإن المبالغ والهدايا التي استلمناها منهم هي أكثر من الأموال التي تحصل عليها عن طريق الغنائم " وبهذا وضح دوافع الصلح وماهيته" (ج 3 — 4 ص 262).

وأخيرا ينبغي أن نذكر أن كتاب نتائج الوقوعات لما يتضمنه من معلومات سيبقى معينا لا ينضب لكل دراسي الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية للدولة العثمانية بمختلف ولاياتها عبر عصورها الممتدة ستة قرون متواصلة.



## الهوامش :

- 1) تعتبر اللغة العثمانية إحدى مراحل اللغة التركية وتتميز بكثرة استخدامها للمفردات العربية و الفارسية و تراكييهما اللغوية. ولهذا ابتعدت عن لغة التحدث التركية و أصبحت لغة مصطنعة تستخدم في الكتابة فقط. وقد استمرت حتى سنة 1928 حيث تم ترك الحروف العربية و تبني الحروف اللاتينية في كتابة اللغة التركية. و قد رافق هذا العمل تنقية اللغة التركية من الكلمات الدخيلة الأمر الذي جعل اللغة العثمانية غير مفهومة من قبل الأتراك. للمزيد من التفاصيل ينظر كتابنا : اللغة التركية : قواعد وتطبيقات، بغداد، 1984 ، ص 6 وما بعدها.
- 2) Meydan Larousse, Istanbul, 1972, IX : 94.
- 3) للتفصيل في سيرته يراجع : Mustafa Nuri Pasa – Neset çagatay : Belleten ; T.T.K, Ankara, say, 176.
- 4) استعان المؤرخ العثماني عيد الرحمان شرف بكتاب نتائج الوقوعات في كتابه تاريخ دولة عثمانية انظر : Osmali Muellifleri, Mehmet Tahir Bey, Bursal, Istanbul, 1975, III : 104.
- 5) انظر مقدمة محقق الكتاب نشأت جاغاتي : M. Nouri pasa : Netayicul vukuat, Ankara, 1979, c.I-II, S. XIII-XIV.
- 6) انظر عن رأي ابن خلدون هذا في كتابه: كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر، بيروت، 1979 المقدمة ج 1، ص: 142-143.
- 7) انظر مقدمة كتاب نتائج الوقوعات ج 1 – 2 ص: 1-2.
- 8) و قد أبرزنا جوانب منها حين تناولنا إدارة تكريت في العهد العثماني ضمن مبحث سينشر في كتاب تكريت في التاريخ. و كذلك وضع التعليم في العراق في العهد العثماني، انظر التعليم في العراق في العهد العثماني، دراسة تاريخية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، جويلية 1990 السنة 17، العدد 57-58 ص 9 و ما بعدها.
- 9) يشمل هذا النظام أصناف الإقطاع كافة من خاص و زعامت و تيمار .. الخ انظر: دائوة المعارف الإسلامية ، مادة تيمار .
- 10) المقصود بهذا هو كتاب نتائج الوقوعات، و سنقوم بالإشارة إليه بهذا الشكل في داخل البحث.
- 11) أهم رسالة صدرت بهذا الخصوص هي الرسالة التي نشرها الباحث التركي إيلخان شيهان ، İlhan Şahin Timar Sistemi Hakkında Bir Risale, I.I.J.E.F, Tahir , Dergisi, Say, 32, yıl, 1979 S. 909-935.
- 12) في الايالات التي لم يطبق فيها نظام التيمار كانت الضرائب تحصل بطريق الالتزام و تدفع مرتبات منتسبي الدولة في الايالة من الأموال التي تتم جبايتها وتسمى هذه الايالات "ساليانه لي ايلتار" . أما الايالات التي يطبق فيها نظام التيمار فتسمى "ساليانه سز ايلتار" حيث لا تدفع الدولة المرتبات لمنتسبيها. انظر: Ismil hakki Uzunçarsili Osmali Tarihi, Ankara, 1951, II : 579, Meydan Larousse, IX : 652.

13) طبق نظام التيمار في ايلات الشام و حلب و شهرزور و الموصل و طرابلس، أما نظام الساليانة فقد اتبع في ايلات بغداد و البصرة و اليمن و مصر و الحيشة و طرابلس الغرب و تونس و الجزائر . و قد فصلنا القول في هذا الموضوع في بحثنا: (الأحوال الإدارية في تكريت في العهد العثماني) المعد للنشر .

14) المعروف أن حكم المماليك الفعلي في العراق بدأ في سنة 1750 حيث تولى سليمان باشا باشوية بغداد (انظر علاء نورس : حكم المماليك في العراق، بغداد 1975 ص: 30-31) باعتبار أن سليمان باشا كان مملوكا لحسن باشا.

15) يرى بعض الباحثين أن إيالة بغداد لم يتبع فيها نظام التيمار . انظر على سبيل المثال: يعقوب سركيس، مباحث عراقية، بغداد 1955، ج2 ص 315.

16) مما يلفت النظر في رواية المؤرخ مصطفى نوري باشا أنه ذكر أن هذه المهمة جرت في سنة 1126 هـ 1714 م، والصحيح هو ما ذكرناه، أنظر : الشيخ رسول الكركوكلي : دوحة الوزراء، بيروت بدون تاريخ ص 248 وما بعدها، العزاوي : تاريخ العواق بين احتلالين، بغداد 1954 ج 6 ص 195 وما بعدها .

17) ذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا أن صادق أفندي قام بمهمته سنة 1145 هـ 1732 م، والصحيح أنه قام بها في سنة 1246 هـ 1830 م أنظر العزاوي : تاريخ العراق 6: 301 وما بعدها.

18) كان هذا هو الاسم الرسمي للخليج العربي في العهد العثماني، وما زال الأتراك يسمونه بهذا الاسم أيضا.

19) كان الجيش السلطاني العثماني قبل إلغاء الانكشارية يسمى (قالي قوللي) أي عبيد الباب وكان يتكون من سبعة صفوف يشكل صنف الانكشارية أهمها ، أما يرلي قوللي العبيد المحليون فهو صنف الخيالة (الفرسان ) التيماريين الذين يتم إعدادهم من قبل أصحاب التيمارات في الولايات المختلفة : أنظر أحمد حامد ومصطفى محسن : توكية تاريخي، إستانبول 1926 ص 476 - 477، 494 - 495.

20) الكاشف هو الاسم الذي كان يطلق على رؤساء الوحدات الإدارية في القضاء والنواحي أي على القائمقامين ومديري النواحي في مصر في العهد المملوكي وبداية العهد العثماني ( شي سامي : قاموس توركى ، إستانبول 1317 ص 1138، Meydan larousse, VII 69 وكان يطلق عليهم اسم (الوالي الولاية) أيضا ( Ismanl Hakki Mzuncarsili Osmanle) Devlet Teskilatina Medhal ; Ankara 1970 ; S ; 403

21) (دار السعادة) هي المقر الذي كان السلطان العثماني يقيم فيه وتسمى أيضا القصر العثماني ويطلق على رأس العاملين فيها (دار السعادة أغاسي) ويكون ترتيبه بعد الصدر الأعظم وشيخ الإسلام.

22) يسمى دايبى (dayi) عند الأهالي بشكل (داي) (day) . للمزيد من التفاصيل ينظر G.Yver ; Day ; Istam Ansiklopedisi ; Istanbul ; 1977, III. 501-502 ; M.Zeki : Pakalan : Osmanli ; Tarihi Deyimleri Ve Terimler : Sozlugu ; Istanbul ; 1946 Day) naddes : Meydan tarousse ; III ; 428.

(23) يعتبر واصف أفندي من أشهر المؤرخين عند العثمانيين وهو بغدادى النسب تولى عددا من المناصب السياسية وله كتاب محاسن الآثار وحقائق الأخبار (في مجلدين) طبع في إستانبول سنة 1246 وترجم إلى الفرنسية سنة 1830 أنظر: Mehmet Bursali 154  
Tahir Efendi ;Osmanti Muellifleri ; Istanbul;1975 ; II

